المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2013/2/1 - 2013/2/28

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2013/2/1 وحتى 2013/2/28. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام السادس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 28 يوماً، وكانت كما يلي:

- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم، والذي بات المعبر التجاري الوحيد للقطاع، لمدة 11 يوماً، أي بنسبة 39.2% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير (شهر فبراير).
- رصد المركز استمرار سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت خلال شهر فبراير بتصدير 20 شاحنة من المنتجات الزراعية (زهور، طماطم، نعناع، فلفل حار، فلفل حلو) إلى الأسواق الاوروبية. يذكر أن صادرات القطاع كانت تصل قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة الى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- كما رصد المركز استمرار تدني نسبة الواردات التي يحتاجها السكان المدنيون في قطاع غزة، بسبب القيود الشديدة التي تفرضها السلطات المحتلة. وقد بلغ إجمالي عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير 4,699 شاحنة، وبمعدل بلغ 168 شاحنة يومياً، أي بنسبة 29.4% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- تشير البيانات الواردة في التقرير عدم صحة الادعاء الاسرائيلي بالسماح بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، فقد ظلت كمية الواردات من مادتي الأسمنت وحديد البناء محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر فبراير) توريد 8,658 طناً من مادة الأسمنت، و1,353 طناً من حديد البناء، وهي كميات لا تتجاوز 10.3% و2.41% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، ولم يتم توريد أية كميات لصالح القطاع الخاص. وفي المقابل، سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة، بتوريد 99,908 طن من مادة الحصمة، منها 17,220 طن تم توريدها لصالح القطاع الخاص. كما سمحت خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.
- استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ ما يزيد عن 3 شهور، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها الى القطاع، إضافة إلى الاغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود. فقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر فبراير توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 17 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 3,903 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 103.6 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 51.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون (إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 5 أيام بشكل تام. وفي الايام التي فتح فيها المعبر، عرقلت سلطات الاحتلال سفر 61 حالة مرضية، من بينها حالتان رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 12 مريضاً تغيير مرافقيهم، و6 مرضى آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 41 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 9 أيام. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 1,755 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 63 تاجراً يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 42% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 19 صحفياً و26 دبلوماسياً و627 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

- تشير بيانات شهر فبراير أن عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية محدودة جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2012/5/14. ووفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 450 معتقل في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 900 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 156 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 223 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1800 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً. كما تواصل سلطات الاحتلال حرمان أبناء المعتقلين من زيارة آبائهم في السجون، كذلك لا يسمح لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام و الملابس.
- طرأ خلال شهر فبراير تحسن ملحوظ على عمل معبر رفح، حيث تمكن 17,462 مواطناً من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 20,472 مواطناً، كما أرجعت السلطات المصرية 1,144 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً (39.2 % من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,699 شاحنة، بمعدل 168 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 29.4% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012	يناير 2013	فبراير 2013
المعدل اليومي	570	112	149	180	168	178	166	166	178	133	209	161	168
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%19.7	%26.1	%31.6	%33.3	%31.1	%29.1	%29.1	%31.2	%23.3	%36.7	%28.2	%29.4

[1] ـ مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

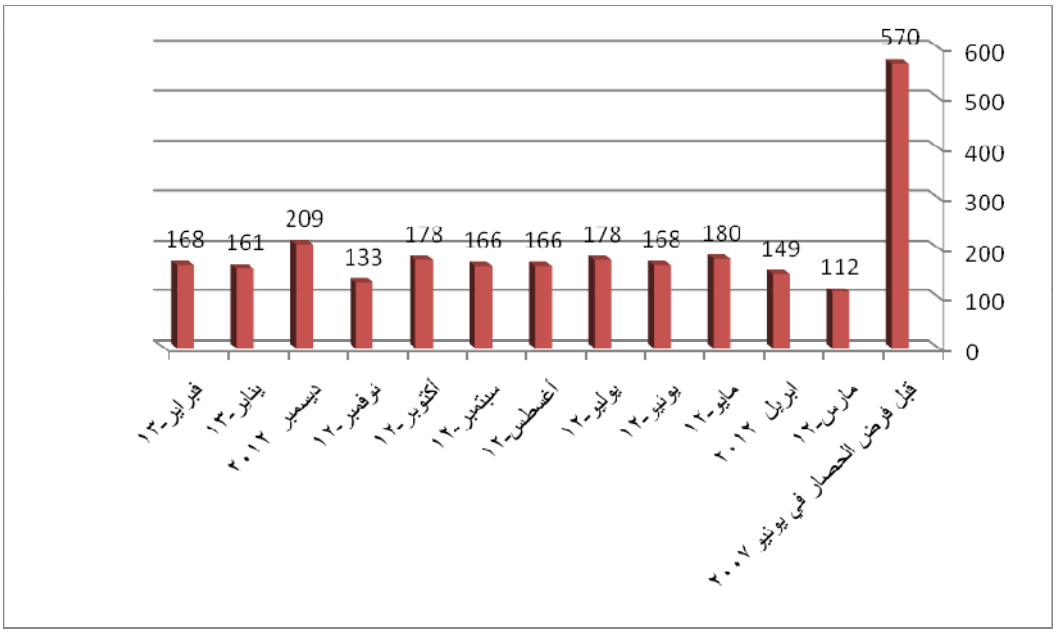

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، ليس كافياً ولا يفِ بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

كما استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 20 شاحنة من المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وهي موزعة كما يلي: 1,465,000 زهرة قرنفل (11 شاحنة)، 20.9 طن طماطم (5 شاحنات)، 13.9 طن فلفل حلو (3 شاحنات)، 2.4 طن فلفل حار، 700 كيلو نعناع، 260 كيلو ورد تراخون (1 شاحنة).

جدير بالذكر أن إغلاق معبر المنطار[2] التجاري بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير 2012، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة، وقد أدى الى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك. وحول ذلك أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

[2] - أنشئ معبر المنطار عام 1995، وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 125 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر فبراير، وفي ظل قيود مشددة، بإدخال 248 سيارة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية. وفي تطور محدود سمحت السلطات المحتلة بإدخال 16 حافلة ركاب الى قطاع غزة لأول مرة منذ فرض الحصار على قطاع غزة قبل 6 سنوات.

- **الوقود والمحروقات**

استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ ما يزيد عن ثلاثة شهور، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها الى القطاع، إضافة إلى الاغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود. فقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر فبراير توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 17 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 2,903 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 103,6 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 51.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

بدوره توقع محمد العبادلة، عضو مجلس إدارة في جمعية أصحاب شركات البترول والغاز في قطاع غزة، أن أزمة غاز الطهي ستستمر حتى شهر ابريل المقبل. وأشار العبادلة إلى أن محطات الغاز تتسلم كميات محدودة من الغاز يتم توزيعه يومياً وفق برنامج معين يضمن توزيع الكميات بحيث تتسلم كل منطقة أدنى احتياجاتها الضرورية من الغاز.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
فبراير 2013	103,6	%51.8
يناير 2013	109,2	%54.6
ديسمبر 2012	111	%55.5
نوفمبر 2012	67	%33.5
أكتوبر 2012	93,3	%49.2
سبتمبر 2012	147,6	%73.1
أغسطس 2012	60,9	%34.4
يوليو 2012	78,4	%39.2
يونيو 2012	109,7	%48.8
مايو 2012	137,3	%68.6
ابريل 2012	114,4	%57.2
مارس 2012	64,8	%32.4
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير

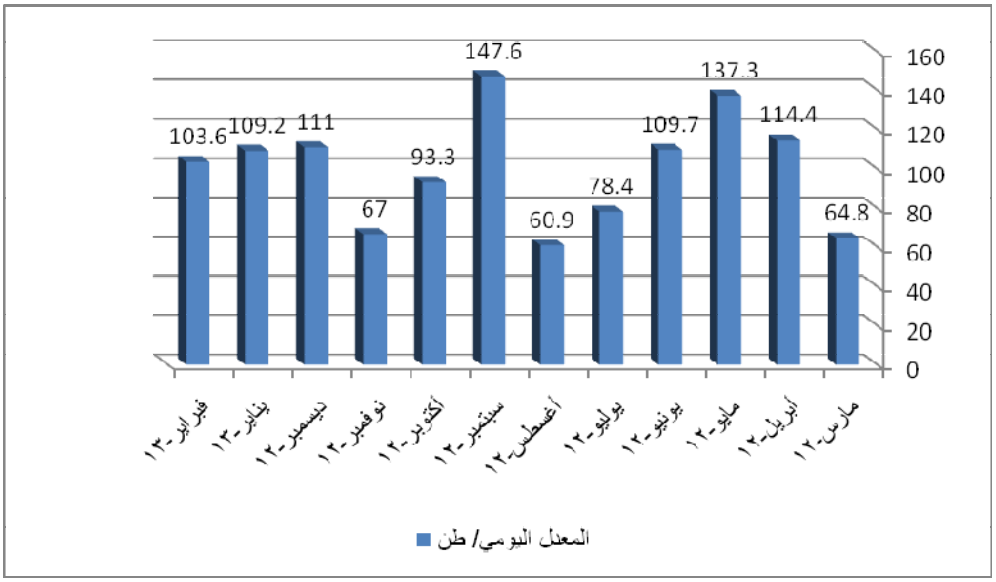

في نفس السياق، تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توريد 262,000 لتر سولار صناعي و49,100 لتر بنزين. ويعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم من السولار والبنزين على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية. يذكر أن احتياجات سكان قطاع غزة اليومية كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين قبل فرض الحصار على قطاع غزة في يونيو 2007.

- **مواد البناء**

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حظراً على توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثم نفاذها نهائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمر الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. وبتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض، تشير إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء، والسماح بدخول مادة الحصمة فقط لصالح القطاع الخاص. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، فقد ظلت كمية الواردات من مادتي الأسمنت وحديد البناء محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 8,658 طناً من مادة الأسمنت، و1,353 طناً من حديد البناء، وهي كميات لا تتجاوز 10.3% و2.41% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، ولم يتم توريد أية كميات لصالح القطاع الخاص.

وفي المقابل، سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر فبراير)، بتوريد 99,908 طن من مادة الحصمة، منها 17,220 طن تم توريدها لصالح القطاع الخاص. كما سمحت خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.

ويعتمد سكان قطاع غزة منذ نحو عامين في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، رغم أن توريد هذه المواد، لا يتسم بالاستمرارية، ويتم بشكل متقطع، ما يتسبب في عدم استقرار أسعارها، وتوافرها في الأسواق، علاوة على عدم ضمان جودتها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر فبراير

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصمة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	8,658	1,353	99,908
النسبة المئوية	%10.3	%2.41	%142.72

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل يوضح كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر فبراير

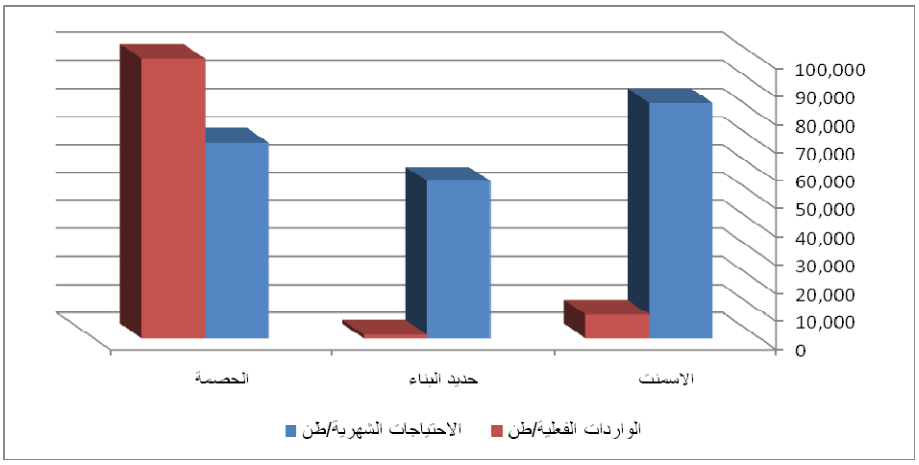

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 5 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ووفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 897 طلباً، وافقت السلطات المحتلة لـ 836 مريضاً منهم بالسفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين إليها، بمعدل يومي يقل عن 30 مريضاً، بعد أن كان يصل الى 50 مريض يومياً قبل فرض الحصار. وقد عرقلت تلك السلطات خلال نفس الفترة مرور 61 حالة مرضية، من بينها حالتان رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 12 مريضاً تغيير مرافقيهم، و6 مرضى آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 41 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 19 صحفياً، 26 دبلوماسياً، و627 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام، وخلال

الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,755 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 63 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

زيارات المعتقلين

واصلت سلطات الاحتلال خلال شهر فبراير خرق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد إضراب الأسرى الذي استمر 30 يوماً، وانتهى بتاريخ 2012/5/14، بموافقة إدارة السجون على السماح لذوي المعتقلين من قطاع غزة بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية، مرتين شهرياً ولمدة 45 دقيقة لكل مرة.

ووفقاً لمتابعة المركز فإن السلطات المحتلة لم تلتزم بالاتفاق، حيث تقوم بتنظيم زيارات معتقلي غزة بشكل محدود جداً، وتحدد السلطات المحتلة من هو الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. وفي نفس السياق تواصل سلطات الاحتلال حرمان أبناء المعتقلين من زيارة آبائهم في السجون، كذلك لا يسمح لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في لك الطعام و الملابس.

وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر فبراير) لـ 223 شخصاً من ذوي المعتقلين بزيارة 156 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك على 4 دفعات موزعة كما يلي:

جدول بزيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية خلال شهر فبراير 2013

اليوم	2013/2/4	2013/2/11	2013/2/18	2013/2/25	الاجمالي
عدد ذوي المعتقلين الزائرين	40	56	65	62	223
عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم	29	39	44	44	156

ويشير الجدول أعلاه أن عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق للمعتقلين. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 450 معتقل في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 900 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 156 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 223 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1800 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً.

وتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار إلى أن سلطات الاحتلال قد حرمت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، ولمدة 5 سنوات بشكل يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة (116) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.".

3 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

ثانياً: معبر رفح البري

طرأ خلال شهر فبراير تحسن ملحوظ على عمل معبر رفح، وقد تمكن 17,462 مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 17,472 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 1,144 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التسهيلات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [4].

[4] شملت التسهيلات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلات طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. للمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري.
6. يطالب السلطات المصرية بإدخال تسهيلات تمكن الفئات المحرومة من حرية التنقل والحركة، وتحديداً فئة الشباب من 18- 39 عاماً، من مغادرة القطاع والعودة إليه، كما يطالب بزيادة عدد ساعات تشغيل المعبر تدريجياً لتصل مستقبلاً إلى 24 ساعة يومياً.